

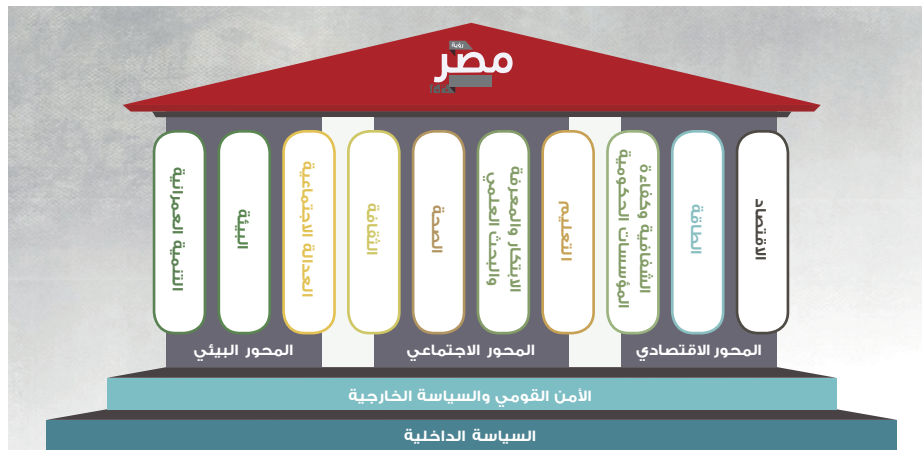


الفصل الأول

نوعية الهواء

- ترتبط نوعية الهواء بطريقة مباشرة بالأهداف الثالث والحادي عشر والثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بـ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، خاصة الحد من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن تلوث الهواء، وإيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء ومستويات الجسيمات في المدن، وبالتصدي لتغير المناخ.
- تستهدف الرؤية الإستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠ أن يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بما يحقق بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المصري (شكل ١). وفي هذا الإطار، تضع الدولة قضية حماية الهواء من التلوث والارتفاع المستمر بجودته على رأس الأولويات الوطنية البيئية.

شكل (١): محاور رؤية مصر ٢٠٣٠



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ٢٠١٦ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

- هناك العديد من القوى الدافعة والضغط التي تتسبب بشكل مباشر في مشكلة تلوث الهواء في مصر. ومن أهم هذه الضغوط الزيادة المطردة في عدد السكان، وسوء التوزيع السكاني، والطبيعة الجغرافية لمصر وأثرها على تلوث الهواء، والتوسع الصناعي والتكنولوجي الذي أدى إلى زيادة انبعاثات الغازات الملوثة في الغلاف الجوي.
- تمثل الطاقة أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة المصرية، ولذلك عملت الدولة على خفض الاعتماد عليها واستبدالها بالطاقة النظيفة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فتستهدف الخطة المستقبلية للطاقة في مصر ٢٠٣٥، أن تصل نسبة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في احتياجات الدولة حوالي ٣٧,٢ في المائة.

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

تقرير حالة البيئة ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية



المصدر: EU Neighbours South 2018

رياح جبل الزيت

- قد اتخذت الدولة إجراءات نحو تفعيل منظومة تحسين جودة الهواء من خلال وضع شبكة للرصد، وإعداد أنظمة للإنذار المبكر والتنبؤ؛ حيث بلغ عدد محطات شبكة الرصد التي تم تركيبها وتشغيلها حوالي ٩٣ محطة موزعة على أنحاء الجمهورية (جدول ١).

جدول (١): التوزيع الجغرافي لمحطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط التابعة لوزارة البيئة خلال ٢٠١٧

المجموع	الطبيعة المكانية	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	الدلتا	الصعيد	سيناء ومدن القناة
١٩	مناطق صناعية	٨	٣	٤	٣	١
٣٨	مناطق عمرانية وسكنية	١٥	٤	٨	٩	٢
١٠	مناطق مرورية	٩	–	–	١	–
٢	مناطق مرجعية	–	–	–	–	٢
٢٢	مناطق ذات طبيعة متداخلة	١٦	١	٢	٣	–
٢	محطتين متنقلتين	٢	–	–	–	–
٩٣	المجموع	٥٠	٨	١٤	١٦	٥

المصدر: وزارة البيئة – الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء – قطاع نوعية البيئة

- من خلال تفعيل القوانين واللوائح والمراقبة الدورية، وُجد أن معدلات أحمال ملوثات الهواء الغازية من ثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون في الحدود المسموح بها. أما الجسيمات العالقة PM_{10} و $PM_{2.5}$ ، فإنها تتخطى الحدود المسموح بها؛ حيث تساهم العوامل الطبيعية فيها بنسبة تقارب ٤٦ في المائة من إجمالي أحمال تلك الملوثات.
- حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ مؤشرات قياس أداء البيئة التي وجهت بأن تصل عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط إلى ١٢٠ محطة رصد بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى زيادة عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية إلى ٥٠ موقع بحلول ٢٠٣٠.
- قامت الدولة بالعديد من المشروعات لمجابهة تحديات تدهور نوعية الهواء، وقد تم التركيز على خفض إجمالي التلوث من خلال تنفيذ ثلاث برامج للتحكم في التلوث الصناعي، مما ساهم بخفض معدل التلوث بمقدار ٤٧,٨ طن/يوم من الجسيمات الصخرية العالقة، و٢١,٥ طن/يوم من ثاني أكسيد الكبريت، و١٤٩ طن/يوم من أول أكسيد الكربون.
- وضعت وزارة البيئة إستراتيجية لمواجهة ظاهرة السحابة السوداء عن طريق تشجيع الاستثمار في الاستفادة من المخلفات الزراعية، وبالأخص قش الأرز، من خلال توفير الدعم المادي، وكذلك الآلات والمعدات لمشروعات التدوير؛ وذلك ضمن الاستراتيجية الشاملة للتخلص الآمن من المخلفات الزراعية على مستوى الجمهورية.

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

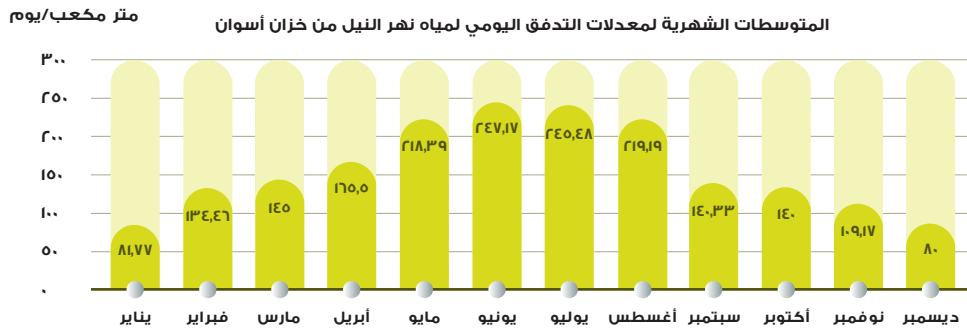


الفصل الثاني

الموارد المائية

- يتعلق هذا الفصل بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وبأجندة أفريقيا ٢٠٦٣ التي تنص على تطبيق استراتيجيات النمو الشامل وتوفير الخدمات الأساسية، ومن أهمها المياه.
- تعتبر مصر (بحكم موقعها داخل حزام المناطق الجافة) شديدة الحساسية تجاه مواردها المائية المحدودة والواردة بالأساس من خارج حدودها الجغرافية؛ حيث تعتمد على نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه المتجددة (شكل ١).

شكل (١): معدل تدفق مياه نهر النيل من خزان أسوان ٢٠١٧



المصدر: وزارة الموارد المائية والري

- تعتبر قضية ندرة الموارد المائية وإدارتها والحفاظ عليها أحد أهم أولويات الدولة المصرية؛ حيث بلغ نصيب الفرد بمصر من الموارد المائية العذبة المتجددة في عام ٢٠١٧ نحو ٦٠٠ متر مكعب في العام، وهو ما يدخل مصر في نطاق الدول ذات الندرة المائية أو ما يعرف بالفقر المائي. وتواجه الدولة تحديات مائية متصلة بالزيادة السكانية وتزايد الأنشطة التنموية، وظاهرة التغيرات المناخية، والاستخدام الجائر للخران الجوفي، وتدهور حالة شبكتي الترغ والمصارف، وزيادة معدلات التلوث في شبكة الري والصرف.
- لذلك تضمنت برامج تطوير الموارد المائية بحسب رؤية مصر ٢٠٣٠ عدة إجراءات منها: تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، والتوسع في إنشاء وتطوير البنية التحتية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه، وتنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية، والتوسع في تنفيذ مشروعات مياه الشرب. كما قامت الدولة، ممثلة في وزارة البيئة، بعدة تدابير لحماية نهر النيل منها إنشاء

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

تقرير حالة البيئة ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية

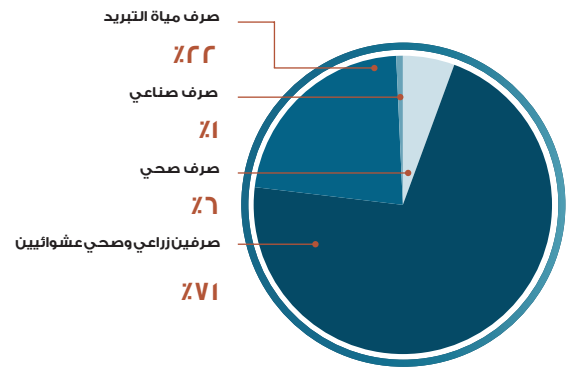
شبكة لرصد الملوثات التي تصب في مياه النيل، وخفض أحمال التلوث، ودعم جهود رصد نوعية المياه من خلال تقليص عدد المنشآت ذات الصرف المباشر على نهر النيل.

- تنحصر مصادر التلوث على نهر النيل وفرعيه في (الصرف الزراعي - الصناعي - الصحي)؛ حيث بلغت كمية الصرف الإجمالي المباشر على نهر النيل ١٨,٩٢٢ مليار م^٣/عام تقريباً (بخلاف الترغ والرياحات). وتوزع هذه الكمية كما هو مبين بالشكل (٢).

- من الضروري متابعة ورصد التخيرات الطارئة على نوعية مياه نهر النيل، وبالتالي فقد تم وضع عدد من برامج الرصد الدوري التي تهدف إلى قياس المؤشرات التي تعبر عن نوعية المياه، والتي تشمل المؤشرات الطبيعية والكيميائية والميكروبيولوجية. ويتم في إطار تلك البرامج رصد نوعية المياه السطحية والجوفية من خلال شبكات للرصد على مستوى الجمهورية.

- توضح نتائج تحاليل نوعية المياه تطابق مائة في المائة من قراءات الأكسجين الذائب (DO) والأكسجين الحيوي الممتص (BOD) والأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) والأس الأيدروجيني (PH) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) في بحيرة ناصر لمعايير قانون ٤٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن حماية مياه نهر النيل والمجاري المائية.

شكل (٢): إجمالي الصرف المباشر على نهر النيل ٢٠١٧



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧

- تتطابق قراءات الأكسجين الذائب (DO) والأس الأيدروجيني (PH) والفوسفور الكلي (TP) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) مع معايير القانون ٤٨ بنسبة مائة في المائة في مجرى نهر النيل الرئيسي، بينما تطابقت نسب الأكسجين الحيوي الممتص (BOD) والأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) بنسب ٧٥ في المائة و٨٨ في المائة على التوالي. وتتطابق قراءات الأكسجين الذائب (DO) والأكسجين الحيوي الممتص (BOD) والأس الأيدروجيني (PH) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) في فرع دمياط بنسبة مائة في المائة مع معايير قانون ٤٨، بينما تبلغ نسب تطابق القراءات ٩٠ في المائة في النشادر (NH₃) والفوسفور الكلي (TP)، و٢٥ في المائة للأكسجين الكيميائي المستهلك (COD). كما تتطابق قراءات الأس الأيدروجيني (PH) ومجموع الأملاح المذابة (TDS) في فرع رشيد مع معايير قانون ٤٨، بينما تبلغ نسب التطابق ٥٠ في المائة بالنسبة للأكسجين الذائب (DO) والأكسجين الحيوي الممتص (BOD)، ولا تطابق في نسب الأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) والنشادر (NH₃).

- تحسنت المؤشرات المائية في مصر جراء جهود الدولة عبر السنوات الماضية، حيث يوضح مؤشر أهداف التنمية المستدامة لنوعية المياه (٦,٣,٢) (جدول ١) أن مؤشر التنمية المستدامة لثلاث مسطحات مائية (بحيرة ناصر، مجرى النيل، وفرع دمياط) من أربعة أعلى من ٨٠ في المائة، وهو ما يعكس نوعية جيدة للمياه حسب تعريف الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وأن مؤشر نوعية المياه في فرع رشيد (المسطح المائي الرابع) أقل من ٨٠ في المائة. وذلك يعكس أن ٧٥ في المائة من المسطحات المائية في مصر ذات نوعية جيدة للمياه، وبذلك تصبح قيمة مؤشر التنمية المستدامة لنوعية المياه لعام ٢٠١٧ هي ٧٥ في المائة.

جدول (١): مؤشر نوعية المياه (٦,٣,٢) من مؤشرات الهدف السادس للمياه من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

نوعية المياه المحيطة الجيدة (أكثر من ٨٠٪ من العينات)	المتوسط (مؤشر التنمية المستدامة لنوعية المياه)	مجموع الأملاح المذابة (TDS)	الفوسفور الكلي (TP)	النشادر (NH ₃)	الأس الأيدروجيني (PH)	الأكسجين الذائب (DO)	المسطح المائي
جيدة (١٠٠)	١٠٠٪	١٠٠٪			١٠٠٪	١٠٠٪	بحيرة ناصر
جيدة (١٠٠)	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪		١٠٠٪	١٠٠٪	نهر النيل
جيدة (١٠٠)	٩٦٪	١٠٠٪	٩٠٪	٩٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	فرع دمياط
غير جيدة (٠)	٦٣٪	١٠٠٪		٠٪	١٠٠٪	٥٠٪	فرع رشيد

المصدر: سيداري ٢٠١٨ بناء على بيانات وزارة البيئة والأمم المتحدة ٢٠١٧

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

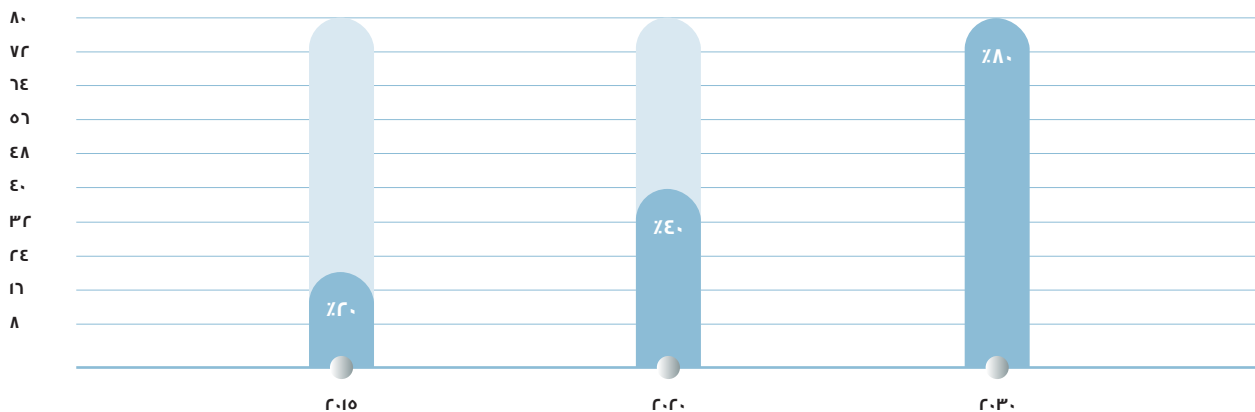


الفصل الثالث

إدارة المخلفات

- تعتبر قضية انتشار المخلفات البلدية من التحديات البيئية المزمنة في مصر، والتي توليها الدولة ووزارة البيئة الاهتمام.
- قد حددت استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات هدفًا إستراتيجيًا للحد من أحمال تلوث الهواء، والتلوث الناتج عن المخلفات غير المعالجة بما لها من آثار بيئية وصحية خطيرة. كما دعت إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية عن طريق استغلال المخلفات الصلبة مع التركيز على المخلفات الصلبة البلدية، وذلك لأهمية تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة لتحقيق الإدارة السليمة بيئيًا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقًا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة.
- تحقيقًا لسعي إستراتيجية التنمية المستدامة، يجب زيادة نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات الصلبة البلدية لتصل إلى ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (شكل ١)، وطبقًا للخطة التنفيذية للسنوات العشر الأولى ٢٠١٤-٢٠٢٣ من أجندة أفريقي٢٠٦٣، سيحصل تسعة من كل عشرة أشخاص على مياه الشرب المأمونة، كما ستتحقق نسبة إعادة تدوير ما لا تقل عن ٥٠ في المائة من النفايات التي يولدونها.

شكل (١): نسبة ما يتم جمعه والمخطط جمعه وإدارته بشكل مناسب من المخلفات الصلبة



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ٢٠١٥

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقًا كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

- تعتبر أهم محاور إستراتيجية التنمية المستدامة فيما يخص إدارة المخلفات:
 ١. إنشاء منظومة جديدة لإدارة المخلفات،
 ٢. إشراك المجتمع المدني في الإدارة المتكاملة للمخلفات،
 ٣. إنشاء منظومة لوضع وتنفيذ خطط تنفيذ سريعة للمناطق الأكثر خطورة وتدهورًا، والسيطرة على المقالب العشوائية،
 ٤. إعداد وتنفيذ المبادرات الميدانية عبر المحافظات، ودعم مجهوداتها للتخلص من القمامة وتدويرها.
- تم تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لمنظومة إدارة المخلفات مع إعادة هيكلة منظومة إدارة المخلفات الصلبة بالإضافة إلى إعداد مخططات لإدارة المخلفات لعدد ٢٢ محافظة.
- من منطلق المسؤولية الوطنية نحو إنشاء نظام إدارة متكاملة ومستدامة للمخلفات، ينبغي أن تتضافر كافة الجهود نحو تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء هذه المنظومة من خلال تبني عدد من السياسات والتوجهات التي من شأنها دعم تلك المنظومة وتمهيد الطريق لنجاح إنشاء منظومة فعالة ومستدامة. تم تنفيذ الخطة العاجلة لرفع التراكمات التاريخية للقمامة بالإسكندرية، ودعم مبادرات منظومة النظافة بمحافظة بورسعيد والإسماعيلية، بالإضافة إلى السيطرة على المقالب الرئيسية المحيطة بالقاهرة للحد من الاشتعال الذاتي للمخلفات بتلك المقالب. كما تم تطوير منظومة للمخلفات الزراعية، وتنفيذ مشروع لحماية صحة الإنسان والبيئة من الانبعاثات غير المتعمدة للملوثات العضوية الثابتة للتعامل مع المخلفات الطبية والإلكترونية، مع وضع إطار عام لإدارة المخلفات الصناعية الخطرة، والاستفادة من تلك المخلفات كأحد الموارد الهامة بالتنسيق مع الوزارات المعنية.
- يتم التعامل مع الملوثات العضوية الثابتة من خلال تنفيذ مشروع للتخلص الآمن من ٢٠٠ طن من تلك الملوثات، حيث تم التخلص الآمن من ٢٢٠ طن من مادة اللندين منتهية الصلاحية من خلال إعادة تعبئتها وتصديرها للتخلص منها بالحرق خارج البلاد مع حصر وتصنيف المبيدات في ٤٠ موقعًا على مستوى الجمهورية.
- نظرًا للزيادة المطردة في استخدام الأكياس البلاستيكية وخطورتها، قامت الدولة بتبني مبادرة وطنية للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية (إطار ١) كإضافة جديدة للمبادرات الخضراء التي ترنو لتعزيز التنمية المستدامة وإحداث التحول إلى الاقتصاد الأخضر ودمج سياسات الإنتاج والاستهلاك المستدام في خطط وبرامج الدولة.

إطار (١): المخلفات وتلوث البيئة البحرية وجهود مصر في الحد من استعمال الأكياس البلاستيكية

هناك اهتمام عالمي لمكافحة وصول المخلفات إلى مياه البحار والمحيطات؛ حيث إن كمية المخلفات المتواجدة في بحار العالم حاليًا أصبحت مدعاة للقلق نتيجة للأثار التي تسببها هذه المخلفات على البيئة البحرية. ويعتبر البلاستيك من أهم المخلفات التي ينتهي المآل بكميات كبيرة منها في مياه البحار، مما يشكل خطرًا جسيمًا على البيئة والكائنات البحرية (Jambeck et al. 2018). وقد تبنت مصر مؤخرًا نهجًا متميزًا في مجابهة هذه الظاهرة حين أطلقت المبادرة الوطنية للحد من استعمال الأكياس البلاستيكية؛ وهي إحدى مكونات مشروع سويتش ميد المدعوم من الاتحاد الأوروبي. ومن المعروف أن أكياس البلاستيك من أكثر المخلفات التي تصل إلى مياه البحار مسببة أضرارًا بيئية جسيمة غير قابلة للتدوير، علاوة على أنها مركبات شديدة الثبات قد يستغرق تحليلها ما يزيد على المائة عام، وتصل كميات كبيرة من مخلفات هذه الأكياس إلى البحار المصرية سواء البحر المتوسط أو البحر الأحمر. وقد قامت الوزارة بعقد سلسلة من الاجتماعات مع أهم المعنيين بهذه القضية مثل المصنعين، والمستخدمين، وبعض الجهات الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، وآخرين لعرض مجموعة من البدائل التي يمكن استخدامها بدلًا من أكياس البلاستيك والتي شملت:

أكياس متعددة الاستخدام، وأكياس ورقية، وأكياس قابلة للتحلل وغيرها.

المصدر: Jambeck et al. 2018



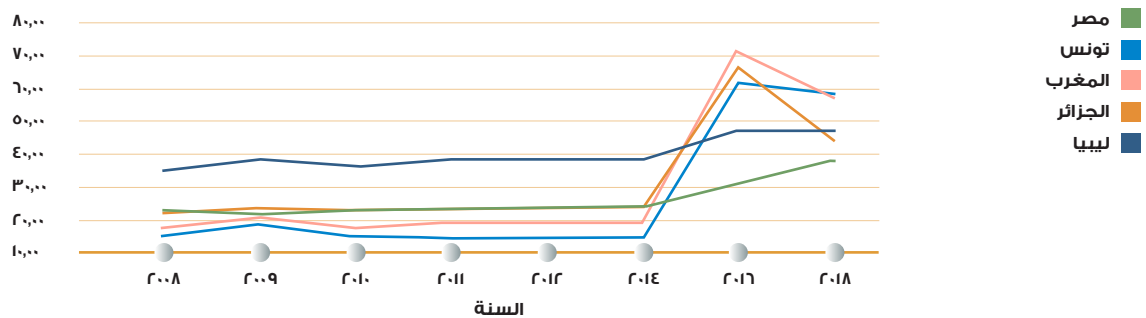
الفصل الرابع

التنوع البيولوجي

- يتعلق التنوع البيولوجي بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص الأهداف الثاني والرابع عشر والهدف الخامس عشر المتعلقين بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وحماية النظم الإيكولوجية البرية والبحرية.
- تعد تأثيرات تغير المناخ، وتهديد مساحة المحميات الطبيعية، والحمل المالي والإداري لتنفيذ برامج المحافظة على التنوع البيولوجي، وممارسات الصيد الجائر، والأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج من أهم التحديات التي تهدد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في مصر والمنطقة. وتتسق هذه التحديات مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣.
- اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بمواجهة هذه التحديات من خلال حماية النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ورفع الوعي البيئي، ودمج مفاهيم صون التنوع البيولوجي في الخطط التنموية للدولة، وجهود مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية من حيث الوفاء بالالتزامات الدولية، وتوفير التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتفعيل البحث العلمي، ونمذجة توزيع الأنواع لتقييم تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي في مصر.
- تعتبر مصر من الدول الرائدة في حماية التنوع البيولوجي من خلال انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٢ حتى الحصول على حق استضافة مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في ٢٠١٨. كما تقوم الدولة بدعم الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة من خلال إقامة منظومة زراعية مستدامة والعمل على تنمية الأرصد السمكية الموجودة داخل الدولة. وقد تطور أداء مصر فيما يخص تنمية الثروة السمكية، خاصة في الأربع سنوات الأخيرة، بنسبة تزيد عن باقي دول شمال أفريقيا، كما هو مبين في شكل (١).

شكل (١): أداء مصر بالمقارنة بدول شمال أفريقيا فيما يخص تنمية الثروة السمكية

٠ = الأبعد عن الهدف
١٠٠ = الأقرب إلى الهدف



المصدر: Yale University and Columbia University 2018

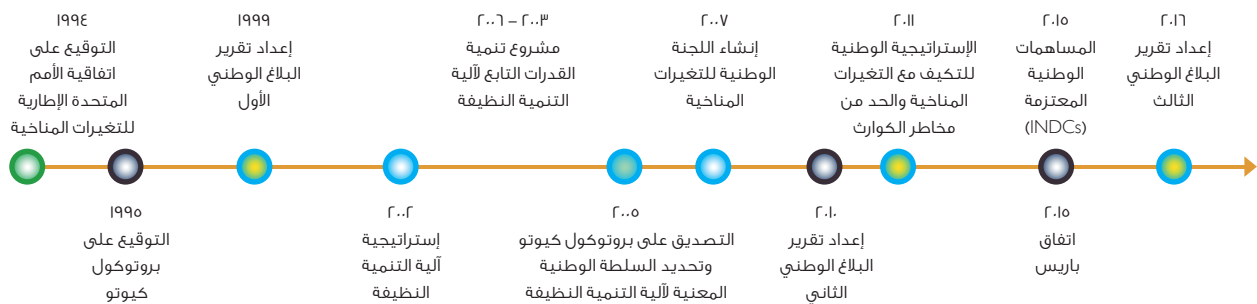
مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

تقرير حالة البيئة ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية

- قد تم تنفيذ عدد من الدراسات على نمذجة توزيع الأنواع لتقييم تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي في مصر؛ حيث أوضحت نتائج دراسات النمذجة أن بعض الأنواع يمكن أن تفقد ما يصل إلى ٨٠ في المائة من أماكن انتشارها الحالية في حين ستقرض بعض الأنواع الأخرى.
- قد أولت الدولة المصرية الأهمية لاتخاذ كافة التدابير الوقائية لمجابهة أخطار تغير المناخ (شكل ٢) من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ حيث تعتمد ثروات مصر على التنوع البيولوجي المتمثل في الزراعة، والثروة السمكية، وإنتاج الغذاء، وتنمية العديد من الصناعات مثل السياحة البيئية وصناعة الأدوية القائمة على الأصول الوراثية خاصة الأنواع المتوطنة التي تنفرد بها مصر عن باقي العالم.

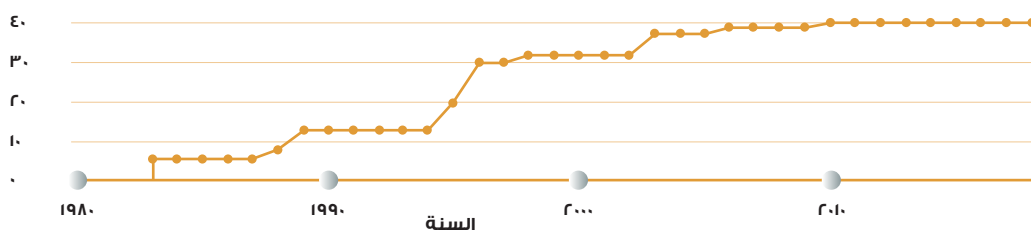
شكل (٢): مجموعة من الإجراءات والسياسات التي اعتمدها مصر للاستجابة لتحديات تغير المناخ



المصدر: Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform 2018

- تسعى وزارة البيئة إلى تنفيذ عدة مشروعات في مجالي التخفيف من والتكيف مع التغيرات المناخية. يعد من أهمها فيما يخص التنوع البيولوجي برنامج بناء مرونة نظم الأمن الغذائي الذي يهدف إلى تعبئة المجتمعات المحلية، وتطوير وتشغيل نظام لرصد المناخ والأمن الغذائي، واستخدام آليات موفرة لمياه الري، وبناء المرونة في مجال الإنتاج الزراعي، وبناء القدرة على التكيف من خلال تربية الماشية وإنتاج الدواجن.
- تتسق هذه الجهود مع رؤية مصر ٢٠٣٠، فيما يخص التوسع في إنشاء المحميات الطبيعية وإنشاء شبكة منها على مستوى الجمهورية في إطار مشروع «إدارة شبكة المحميات الطبيعية بفعالية وكفاءة»، للإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (٢٠١٦ - ٢٠٣٠)، والتوسع في إنشاء المحميات الطبيعية التي تدار بواسطة إدارة معتمدة ومفعلة للوصول بعدد المحميات الطبيعية إلى ٢٠ محمية بحلول عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٣٠ محمية بحلول عام ٢٠٣٠.
- بحسب مؤشر الأداء البيئي، تعد تغطية المحميات لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية من أهم مؤشرات التنوع البيولوجي، والتي تسجل مصر فيها نموًا ملحوظًا خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٨ كما هو موضح في شكل (٣).

شكل (٣): النسبة المئوية لكل منطقة رئيسية للتنوع البيولوجي (KBA) التي تغطيها المحميات ومعدل زيادتها



المصدر: International Union for the Conservation of Nature 2018

- تم بالفعل تنفيذ مشروعات تطوير رائدة كما في محمية وادي دجلة والغابة المتحجرة ووادي الريان وبحيرة قارون، وجار العمل حاليًا على تنفيذ المشروعات المخططة في جنوب سيناء ومحميات القاهرة، هذا، وتحقق عملية التطوير عدة أهداف مثل دعم البنية الأساسية، وتطوير خدمات متميزة لزوار المحميات ما يساهم في تشجيع السياحة البيئية، والحفاظ على المحميات الطبيعية وزيادة أعداد الزوار، ودعم الاستدامة المالية للمحميات، ودعم المجتمعات المحلية، ورفع الوعي البيئي.

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقًا كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية



الفصل الخامس

مصر والعالم

- يتعلق هذا الفصل بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الخاص بتعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة، وأحد أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الإستراتيجية الخاصة بتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.
- كانت مصر على رأس الدول التي شاركت في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، ليس بالانضمام والتوقيع عليها فحسب، وإنما أيضًا بترجمة هذه المعاهدات إلى واقع لتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها، وبمعنى آخر كيفية صياغة وصناعة آليات للتنفيذ تخلق المناخ المناسب، وتلزم الدولة باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والتنظيمية لتنفيذ ما ورد بهذه الاتفاقيات من نصوص ومواد لكي تأخذ الصفة القانونية الإلزامية.
- من ثم تظهر أهمية التعاون الدولي والأوروبي والأفريقي والعربي خاصة فيما يتعلق بالسياسات التمويلية في مجالات المخلفات البحرية وتغير المناخ والطاقة المتجددة وحماية الشواطئ، ودعم تطبيق الاتفاقيات الدولية، خاصة في إطار مصر الإقليمي، والاستفادة من المساعدات التقنية والمالية خاصة من خلال صندوق المناخ الأخضر؛ ما انعكس على تقدم مصر في دليل الأداء البيئي لعام ٢٠١٨ على المستويات العربي والأفريقي والعالمي.
- انضمت مصر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون الدولي، التي من أهمها:
 ١. الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتغيرات المناخية وتآكل طبقة الأوزون،
 ٢. الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة التلوث البحري في البحر المتوسط،
 ٣. الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية الطبيعة،
 ٤. الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتداول المواد والنفايات والمخلفات الخطرة.



المصدر: وزارة البيئة



المصدر: وزارة البيئة

صور من مشروع التخلص من الملوثات العضوية الثابتة

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية

تقرير حالة البيئة ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية

- يتم التعاون مع المنظمات الدولية خاصة فيما يتعلق بالسياسات التمويلية؛ لذا تمت المشاركة في لجنة التسيير الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في مصر، والتصديق على اتفاق باريس في عام ٢٠١٧، والمشاركة في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١٧، واستضافة مصر الاجتماع الثامن عشر لصندوق المناخ الأخضر؛ حيث نجحت الوزارة في الحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر في مجالات الطاقة المتجددة وحماية الشواطئ.
- إيمانًا من مصر بأهمية التعاون على المستوى الإقليمي، فقد حرصت مصر على استعادة مكانتها الرائدة في القارة الأفريقية من خلال رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة خلال دورته ٢٠١٥-٢٠١٧، والمساهمة في تنفيذ أجندة أفريقيا ٢٠١٣، من أجل استدامة البيئة لخلق المناخ الملائم لازدهار الاقتصادات والمجتمعات الأفريقية. وفي هذا الإطار، قامت مصر بالانضمام إلى مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا ٢٠٢٠، والمبادرة الأفريقية للتكيف.
- في مجال التعاون العربي، تمت المشاركة في أعمال اللجنة المصرية الأردنية لدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والمضي قدمًا نحو استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر والانضمام لمعهد النمو الأخضر لبناء القدرات في هذا المجال لدمج المفهوم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك دراسة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بالتزامن مع تحديث إستراتيجية مصر ٢٠٣٠.
- من أهم المشروعات التي تمت الموافقة عليها من قبل صندوق المناخ الأخضر:

١. في مجال التكيف مع التغيرات المناخية، تمت الموافقة على مشروع «تحسين التكيف مع التغيرات المناخية في الساحل الشمالي ومناطق دلتا النيل في مصر»، بتكلفة ٣١,٤ مليون دولار أمريكي من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

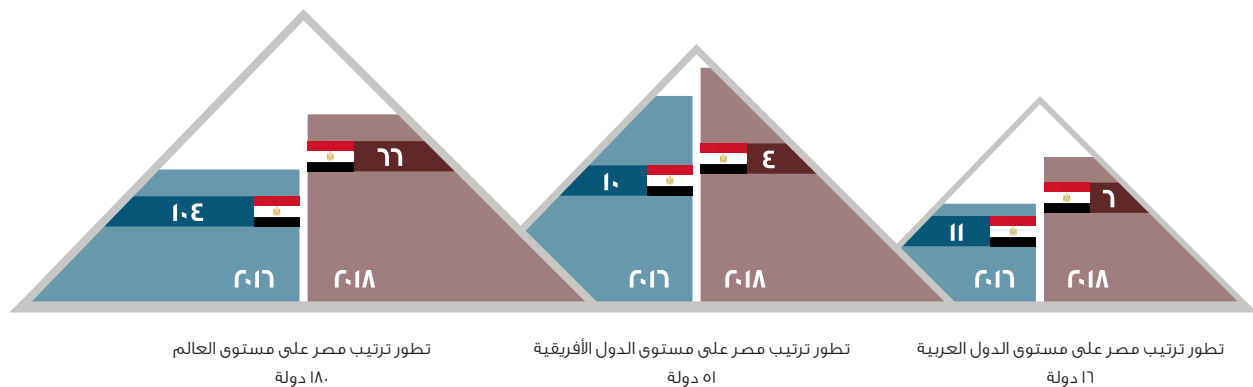


دليل الأداء البيئي لعام ٢٠١٨

٢. في مجال التخفيف من الانبعاثات الحرارية، تمت الموافقة على مشروعين أساسيين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وهما مشروع «توسيع نطاق تمويل المناخ لدى القطاع الخاص من خلال المؤسسات المحلية»، بتكلفة ٢٠٢ مليون دولار أمريكي، ومشروع «الإطار التمويلي الطاقة المتجددة بمصر» بتكلفة ١٥٠ مليون دولار أمريكي.

٣. نتيجة للخطوات والسياسات التي اتبعتها مصر في حماية البيئة، فإن مؤشر الأداء البيئي العالمي لعام ٢٠١٨ - الصادر عن بيانات عام ٢٠١٧ - يشير إلى تقدم مصر على الأصعدة العالمية والأفريقية والعربية؛ حيث جاء ترتيب مصر في المرتبة ٦٦ على مستوى العالم في عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠ دولة (متقدمة ٣٨ مركزًا عن عام ٢٠١٦)، والمركز السادس من بين عدد ١٦ دولة عربية، والمركز الرابع على المستوى الأفريقي (شكل ١).

شكل (١): تطور ترتيب مصر على المستويات العربي والأفريقي والدولي في مؤشر الأداء البيئي EPI



المصدر: سیداری، البيانات مقتبسة من 2018 Yale University and Columbia University

مصادر البيانات والمعلومات الواردة أعلاه موثقة توثيقاً كاملاً بتقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية